تقرير المحاضرة الموسومة :

الدور التنموي للبنك المركزي العراقي

عقد قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة محاضرة للأستاذ علي محسن العلاق محافظ البك المركزي بعنوان (الدور التنموي للبنك المركزي العراقي) يوم الاثنين المصادف 9/26 /2016 . وبحضور عدد من الأساتذة والمهتمين ، وبرئاسة الدكتور فلاح حسن ثويني مشرف قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة.

أستهل الأستاذ علي العلاق حديثه منوهاً بحقيقة لا غبار عليها ألا وهي أن التنمية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تظافر جميع السياسات ، المالية ، والاستثمارية ،والضريبية ،والتجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية .وبين أن البنك المركزي في أدواره التاريخية وإلى حد قريب حافظ أو تمكن من الاضطلاع بالمهام التقليدية من إصدار العملة والتحكم بالكتلة النقدية والسيطرة على التضخم .

وذكر الأستاذ علي العلاق أنه عندما استلم مهمة محافظ البنك كان يأمل ويتطلع أن لا يقتصر عمل البنك على المهام التقليدية. وقال أنه ذكر لمجلس إدارة البنك أن قانون البنك المركزي ينص على ضرورة مساهمة البنك في تحفيز النشاط الاقتصادي وتقليل نسب البطالة وتحقيق الرفاه للمواطن . ولكن من المعروف أن هذه الديباجة غير مترجمة في الواقع و لا توجد سياسات وإجراءات محددة يمكن أن تتبع في هذا الخصوص . ولكن مع ذلك، والكلام للأستاذ المحافظ، قررنا أنه لا يمكن أن يكون هذا كلام إنشاء . لذلك شهدت السنتان الأخيرتان توسعاً وانطلاقاً لامسا هذا التوجه مما كان له تأثير إيجابي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي . ولكن هذا الدور يبقى محدود ويواجه تحديات بسبب ضعف السياسات الاقتصادية الأخرى .ولعل من أهم الأدوار التي قام بها البنك المركزي هو تلافي الدور السلبي للسياسة المالية .إذ أن البلد يعاني من الهيمنة السياسية على السياسة المالية .ففقرات الإيرادات والنفقات تخضع لرغبات وحسابات سياسية بغض النظر عن نتائجها وآثارها الاقتصادية وآثارها على السياسة النقدية . ونلاحظ حجم التعديلات الكثيرة جدا التي حصلت على الموازنة عندما وصلت إلى مجلس النواب .

كما نعرف ،والكلام للأستاذ العلاق ، أن 95% من إيرادات الدولة تتأتى من الصادرات النفطية . وهذا يعطي إشارة واضحة إلى أن مالية الدولة غير مؤكدة وهذا تحدي كبير والنفقات غير مرنة مثل الرواتب والنفقات الأمنية ،والإنفاق على الخدمات وغيرها من النفقات التي لا مجال لحصرها هنا .

إزاء هذا الوضع هناك تحدي كبير . إذ يذكر خبراء المالية أن الحالة المثلى من الاستقرار المالي لأي بلد هو أن تتساوى الإيرادات المحلية بالدينار مع النفقات المحلية بالدينار. الإيرادات المحلية لا تغطي سوى 10% من النفقات المحلية . وإيرادات

وزارة المالية بالدولار وبعد أن تدفع منها المصاريف الخارجية(بالدولار) تحصل بالباقي على دينار ، بعد انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض العوائد الدولارية . قام البنك المركزي بشراء حوالات الخزينة بقيمة 17 ترليون دينار عراقي لكي يسد هذا العجز نتيجةً لنفقات الدولة غير المرنة . والبنك المركزي مضطر إلى هذه العملية نتيجةً لهشاشة السياسة المالية الناجمة عن استمرار عجز الموازنة والإنفاق الحكومي الكبير .

ويرى الأستاذ العلاق أنه ثمة إجراءات من الممكن أن تساهم في تخفيض عجز الموازنة لو أن وزارة المالية اتخذت إجراءات أكثر صرامة حيال بعض مصادر الايرادات . ومن هذه الإجراءات :

1- السيطرة على إيرادات المنافذ التجارية الحدودية مع دول الجوار، سيما وأن العراق يستورد الكثير من السلع الضرورية والكمالية .
2- العمل على تنظيم وزيادة واردات أملاك وعقارات الدولة المستغلة من قبل البعض مجاناً أو شبه مجاناً ، الخ .

ونظراً لهذه الأزمة المالية وما تبعها من إجراءات تقشفية، والكلام للسيد محافظ البنك ،ظهرت انعكاسات جلية على الوضع الاقتصادي متمثلة بركود في النشاط الاقتصادي زاد من حدته عدم مقدرة الدولة على تسديد مستحقات المقاولين والفلاحين ، مما أدى إلى تداعيات أصابت قطاعي الزراعة والصناعة وقطاع المقاولات بشكل كبير .علماً أن هذه القطاعات أصلا تشتكي من قلة المبادرات الحكومية أو الخاصة .

وللتخفيف من هذه المشاكل الاقتصادية بادر البنك المركزي إلى عدد من الخطوات وأهمها:

أ- إصدار سندات للمزارعين والمقاولين .
ب- إطلاق مشروع إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعي والزراعي والتجاري وقد بلغت قيمة الموال المخصصة لهذا المشروع 5ر6 ترليون دينار.

وفي معرض رده على الانتقادات التي توجه لسياسة البنك المركزي، أشار إلى أنه فيما يخص سياسة مزاد العملة فإن البنك وسيط ليس إلا ، فوزارة المالية لديها دولار وهي بحاجة إلى دينار والبنك يوفر لوزارة المالية ما تحتاجه من العملة المحلية .أما ما يتعلق بسعر صرف الدينار وضرورة تخفيضه لتمكين وزارة المالية من الحصول على مقابل أكثر.فهو يرى ،والكلام ما زال للأستاذ العلاق ،أن هذا الإجراء سيضر بالمواطنين ذوي الدخل المحدود ،وسيؤدي إلى ارتفاع نسب التضخم الذي تعد عملية السيطرة عليه من المعايير المهمة التي المستخدمة من قبل صندوق النقد الولي في تقييم الوضع الائتماني للدول وهذا أمر مهم بالنسبة للعراق.

أمـا مـا يتعلـق بأوضـاع الجهـاز المصـرفي (المصـارف الأهليـة)فقـد ذكـر السـيد محـافظ البنـك المركـزي ،أن واحـدة مـن أهـم مهـام البنـوك المركـزي اليـوم هـي الإشـراف علـى البنـوك الأهليـة ومراقبتهـا ومحاسـبتها لإيقـاف ظـاهرتي غسـيل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب الـذين تسـودان عـالم اليـوم . ومـن المعلـوم أن المصـارف العراقيـة حديثـة نسـباً ولـيس لهـا عمـق فـي ممارسـة العمـل المصـرفي طبقـاً للمعـايير الدوليـة .واليـوم تبـذل جهـود حثيثـة للارتقـاء بالرقابـة علـى المصـارف التجاريـة فـي العـراق ، وقـد تـم اسـتحداث وسـائل رقابيـة تلقائيـة و غيـر تقليديـة لتحصـين هـذه البنـوك مـن الظـواهر المـذكورة أعـلاه .ولا يخفـى علـى الجميـع أن الفتـرة السـابقة شـهدت تراخـي فـي موضـوع الرقابـة علـى المصـارف ممـا أدى إلـى وقـوع(8)مصـارف أهليـة فـي أزمـة نتيجـة لعـدم الالتـزام بقواعـد العمـل المصـرفي ، خمسـة مـن هـذه المصـارف أصـلحت أوضـاعها بعـد أن التزمـت بمـا فـرض عليهـا .وثلاثـة مـا زالـت متلكئـة .ومـن الطبيعـي أن تـنعكس المشـاكل الاقتصـادية السـائدة فـي البلـد علـى عمـل المصـارف ، فعنـدما لا تسـتطيع الدولـة الإيفـاء بمـا عليهـا مـن التزامات مالية لابد أن ينعكس ذلك على المصارف الأهلية .

وفيمـا يخـص الموازنـة العامـة فقـد تحفـظ البنـك علـى مسـألة تنظـيم الموازنـة بعجـز يبلـغ 30 ترليون دينار إلى أن تم تخفيضه إلى 20 ترليون دينار .

وأخيـراً وبعـد انتهـاء الأسـتاذ علـي العـلاق ، سـمح الـدكتور فـلاح ثـويني للحضـور بالمسـاهمة بأسـئلتهم ومـداخلاتهم .وقـد تركـزت علـى مسـألة مـزاد العملـة وسـعر الصـرف والاحتيـاطي مـن العملـة الصـعبة ، وقـد أجـاب الأسـتاذ محـافظ البنـك علـى هـذه التسـاؤلات مؤكداً على إجاباته التي وردت في المحاضرة .